المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الرابع - الإصدار الثالث والأربعون
تأريخ النشر: 20 مايو 2023 م

الاستشهاد النحوي في شرح ابن زاكور الفاسي لحماسة أبي تمام

The grammatical citation in Ibn Zakur al-Fasi's explanation of "Hamasa Abu Tammam"

إعداد الباحث/ بوطاهر بوسدر

طالب دكتوراه، الدراسات العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية

Email: abo_omar2010@hotmail.com

تحت إشراف: د. محمد شكري عراقي حسيني

أستاذ جامعي، الدراسات العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية

الملخص:

تعتبر الاستشهادات بأنواعها المختلفة من أهم مميزات التراث العربي التي طبعت مختلف إنتاجاته الفكرية والمعرفية. ويرتبط الاستشهاد في اللغة بمرحلة مهمة من تاريخ الحركة الأدبية والعلمية عند العرب، وهي مرحلة الرواية والتدوين خلال القرن الثاني الهجري، حيث تم جمع وتدوين المخزون اللغوي للعرب، والمتمثل أساسا في الشعر العربي باعتباره ديوان العرب. وتعتبر كتب الشروح الشعرية من أهم متون التراث العربي التي ضمت الكثير من الاستشهادات بأنواعها المختلفة، ومنها الاستشهادات النحوية ويهدف هذا المقال إلى التعرف على مفهوم الاستشهاد في التراث العربي وخاصة الاستشهاد النحوي، كما يهدف إلى دراسة الاستشهادات النحوية التي جاءت في شرح ابن زاكور لحماسة أبي تمام، من خلال تحديد أنواعها ومصادرها ومنهج إيرادها ووظائفها، وذلك عبر الإجابة عن مجموعة من الأسئلة منها: ما هو مدلول الاستشهاد؟ وماهي شروطه ومصادره وأنواعه؟ وماهي مصادر الاستشهاد النحوي عند ابن زاكور في شرحه لحماسة أبي تمام؟ وما هي أهم ملامح منهجه في إيراد الشّواهد؟ وهل التزم بالشّروط التي وضعها النّحاة للنّصوص المستشهَدِ بها؟ وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى مجموعة من النتائج منها أنّ الاستشهاد النحوي ارتبط بسياق تاريخي واجتماعي وثقافي له علاقة بالمجتمع العربي في بداية الإسلام، وأن النحاة اعتمدوا في تقعيدهم النحوي على متن لغوي محدود زمانيا ومكانيا، وأنّ الشروح الشعرية غنية بالاستشهادات النحوية التي تستحق المزيد من الدراسة، وأنّ ابن زاكور سار على نهج النحاة في استشهاداته النحوية سواء في تنويع مصادره أو توثيقه للشواهد.

الكلمات المفتاحية: الاستشهاد النحوي، التقعيد النحوي، مصادر وأنواع الاستشهاد، الشروح الشعرية، ابن زاكور، حماسة أبي تمام.

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الرابع - الإصدار الثالث والأربعون
تأريخ النشر: 20 مايو 2023 م

The grammatical citation in Ibn Zakur al-Fasi's explanation of "Hamasa Abu Tammam"

Abstract:

The different types of citations are considered one of the most important features of the Arab heritage that have marked the various intellectual and knowledge productions. The books of poetic explanations are considered one of the most important texts that included many citations of various types this study aims to identify the concept of citation, especially the grammatical citation, and also aims to study the grammatical citations that came in Ibn Zakour's explanation of "Hamasa Abu Tammam", by defining their types, sources, methodology and functions . The researcher will try to answer a set of questions, including: What is the meaning of grammatical citation? What are its conditions, sources and types? What are the sources and types of grammatical citation of Ibn Zakour in his explanation of "Hamasa Abu Tammam"? What are the most important features of his approach to citations? the study was divided into an introduction, two sections and a conclusion with a list of sources and references. As for the first section it dealt with the definition of citation, its types and sources. The second section dealt with the grammatical citation of Ibn Zakour in his explanation of "Hamasa Abu Tammam"the researcher reached a set of results, including that the grammarians relied in their grammatical rules on a language limited in time and space, and that the poetic explanations are rich in grammatical citation that deserves further study, and that Ibn Zakour followed the approach of grammarians in his grammatical citations, whether in diversifying his sources or documenting the citations.

Keywords: grammatical citation, sources and types of citation, poetic explanations, Ibn Zakour, Hamasa Abi Tammam.

1. مقدمة:

يرتبط الاستشهاد في اللغة بمرحلة مهمة من تاريخ الحركة الأدبية والعلمية عند العرب، وهي مرحلة الرواية والتدوين خلال القرن الثاني الهجري، حيث تم جمع وتدوين المخزون اللغوي للعرب، والمتمثل أساسا في الشعر العربي باعتباره ديوان العرب، بالإضافة إلى تدوين أنواع النثر المختلفة. وقد تصدى لهذه العملية مجموعة من الرواة، كأبي عمرو بن العلاء وحماد الراوية والمفضل الضبي وخلف الأحمر والنضر بن شميل المازني وأبي عمرو الشيباني وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري والأصمعي وأبي نصر الباهلي وابن الأعرابي وأبي حاتم السجستاني وغيرهم. وقد كان بعض هؤلاء الرواة لا يكتفون بجمع اللغة وتدوينها بل يقومون بشيء من الدراسة والتحليل لاستنباط القواعد كما نجد عند أبي عمرو بن العلاء، وقد ظهر هذا الأمر أكثر مع العلماء أمثال الخليل والكسائي ويونس بن حبيب"فالخليل بن أحمد جمع علمه- وهو وفير- من بوادي الحجاز ونجد وتهامة كما قال للكسائي حين سأله عن ذلك، ويصنع الكسائي مثله فيخرج للبادية ثم يعود وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ" (عيد، 1988، صفحة 19)، وقد رحل معظم علماء القرن الثاني وبعض علماء القرن الثالث إلى البادية للسماع من الأعراب وجمع اللغة لدراستها واستنباط قواعدها، وكانوا يُتبعون هذه القواعد بشاهد من القرآن أو من الشعر. وبذلك ارتبط الاستشهاد المعجمي بجمع اللغة، وارتبط الاستشهاد النحوي بنشأة النحو بشكل عام.

1.1. إشكالية البحث

إن مسألة الاستشهاد ترتبط أساسا بإشكاليتين محوريتين في الدرس اللغوي قديمه وحديثه: تتعلق الإشكالية الأولى بقضية المقبولية وحسن التركيب وسلامته. أما الإشكالية الثانية فتدور حول مسألة مشروعية القواعد التي يصوغها النحوي، ومدى انسجامها وموافقتها لواقع اللغة المدروسة. وبالنظر للتطور الذي عرفه النحو العربي على ما يزيد على ثمانية قرون، فإن السؤال الذي يُطرح هو هل عرف الاستشهاد اللغوي تطورا أم لا؟ وكيف استطاع النحاة تطوير القواعد النحوية والتجديد فيها بالاشتغال على نفس المدونة التي اشتغل عليها النحاة منذ سيبويه، وكيف تمكنوا من اقتراح نظام نحوي مغاير عبر العصور؟ وفي إطار هذه الإشكالية العامة يأتي هذا المقال ليحاول إضاءة بعض الجوانب المرتبطة بقضية الشواهد والاستشهاد النحوي في التراث العربي، ومساهمة كتب الشروح الشعرية في هذه القضية، وذلك من خلال الوقوف على ما قدمه ابن زاكور في هذا الشأن، ويحاول هذا المقال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة منها: ما هو مدلول الاستشهاد؟ وماهي شروطه ومصادره وأنواعه؟ وماهي مصادر الاستشهاد النحوي عند ابن زاكور في عنوان النفاسة؟ وما هي أهم ملامح منهجه في إيراد الشّواهد؟ وهل التزم بالشّروط التي وضعها النّحاة للنّصوص المستشهَدِ بها؟

2.1. أهمية البحث وأهدافه وفرضياته

تنبع أهمية البحث من كونه سيسلط الضوء على مساهمة كتب الشروح الأدبية والشروح الشعرية على وجه الخصوص في عملية الاستشهاد النحوي. ومن هنا فإن الهدف الأساسي للبحث هو إبراز القيمة المعرفية للشواهد النحوية في عنوان النفاسة في شرح الحماسة لابن زاكور، وإبراز مساهمته في البحث النحوي من خلال ذلك. وقد كان اختيار ابن زاكور لكونه أشهر شراح الشعر في المغرب، بالإضافة إلى أن الباحث اطلع على شرحه لحماسة أبي تمام فوجده غنيا بالشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، ووجد به مادة لا بأس بها من الشواهد النحوية. وينطلق هذا البحث من عدة فرضيات منها:

- يرتبط الشاهد في التراث العربي بأغلب المجالات المعرفية المكونة لهذا التراث.

- الشروح الشعرية غنية بالشواهد اللغوية المختلفة ومنها الشواهد النحوية.
- تقتضي طبيعة الشروح الشعرية عدم الخوض الدقيق في المسائل النحوية ومنه عدم الغوص في الاستشهاد النحوي، والاكتفاء بذكر الشواهد دون تحقيق وتحرير.
- تمكن ابن زاكور من علم النحو واطلاعه على كتبه وشواهدها يجعله يستحضر الكثير من الشواهد النحوية أثناء شرحه.

3.1. منهج البحث وخطته

إن البحث في الاستشهاد النحوي والمعجمي والبلاغي العربي القديم من حيث هو بحث في تراث معرفي يوصف بالعلمي، يقتضي اعتماد مقاربة معرفية تاريخانية مستندة إلى إطار نظري إبستيمولوجي خاص بعلوم اللغة، وذلك من خلال الوقوف على السياق التاريخي والاجتماعي الذي أنتج ظاهرة الشواهد، مع الوقوف على مصطلحات الاستشهاد والاحتجاج و طبيعة المعرفة التي تقدمها الشواهد اللغوية في الشروح الأدبية، وعلاقتها بمجالات معرفية أخرى، بالإضافة إلى الوقوف على وظيفة الشواهد وأنواعها ومصادرها ومنهج ابن زاكور في إيرادها، مع اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي القائم على جمع المادة وتصنيفها وترتيبها وتحليلها من خلال الانفتاح على مراجع خارجية، مع إبداء الرأي الشخصي كلما أمكن ذلك. ويتوزع هذا المقال على مبحثين، يضم المبحث الأول التعريف بالاستشهاد لغة واصطلاحا، وبيان شروطه ومصادره وأنواعه. أما المبحث الثاني فيتناول بالشرح والتحليل مجموعة من استشهادات ابن زاكور التي اعتمدها وهو يناقش بعض القضايا النحوية والصرفية مع الإشارة إلى منهجه في إيراد الشواهد، ويُختم المقال بخاتمة تضم أهم النتائج وبعض التوصيات.

2. الدراسات السابقة:

لقد تطرقت العديد من الدراسات لموضوع الشواهد والاستشهاد النحوي، ولكن الباحث لم يقف على أي بحث عالج هذه القضية في الشروح الشعرية أو في شروح ابن زاكور على وجه الخصوص. ومن أهم الدراسات التي اطلع عليها الباحث:

- الاستشهاد والاحتجاج باللغة لمحمد عيد.
- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، لعبد الرحمن بن معاضة الشهري.
- قراءة في مصادر التقعيد النحوي وجهة نظر أصولية، لقطب مصطفى سانو.

وهذه الدراسات تتقاطع مع هذا المقال في الموضوع، ولكنه يختلف عنها في مدونة البحث فهو لا يبحث في الاستشهاد النحوي بشكل عام في الكتب النحوية، بل يبحث فيما تضمنه كتب الشروح الشعرية من استشهادات نحوية.

المبحث الأول: الاستشهاد: تعريفه ومصادره وأنواعه

1. مفهوم الاستشهاد لغة واصطلاحا

الاستشهاد مصدر استشهد، ويعود في اللغة إلى الأصل "شهد"، وهو أصل يدل على الحضور والعلم والإعلام، ومن ذلك الشاهد أمام القاضي فشهد هنا بمعنى "بيّن وأعلم لمن الحق وعلى من هو" (ابن فارس، مقاييس اللغة، 1979م، صفحة 221،ج3). وفي الصحاح"الشهادة: خبر قاطع. تقول منه: شهد الرجل على كذا. والمشاهدة: المعاينة.

وشهده شهودا: أي حضره، فهو شاهد. وقوم شهود، أي حضور...واستشهدت فلانا: سألته أن يشهد" (الجوهري، 1987م، صفحة 494، ج2)، أي أن الاستشهاد هو طلب الشهادة. ويظهر أن الشاهد في التراث العربي يرتبط بحقول معرفية ومؤسسات ثقافية متعددة منها الزواج والطلاق والرق ومعاملات البيع والشراء وغير ذلك، حيث يكون الشاهد شخصا يؤدي شهادة تعطي المشروعية للمعاملات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، أو يقدم شهادة حول قضية أمام القاضي، ثم انتقل المفهوم إلى حقول معرفية مختلف ومنها البحث الفقهي والبحث اللغوي. وقد لاحظ الباحث وجود تقارب ابستمولوجي بين البحث اللغوي وعلم الحديث في مسألة الاستشهاد، فهما يتخذان من الاستشهاد آلية استدلالية لإضفاء الشرعية على نتائجهما وإثباتها وتأكيدها. ولعل هذا الأمر مما يؤكد أن التراث العربي المعرفي ينطلق من أسس ابستمولوجية موحدة، ويرتبط بتاريخانية يجمعها سياق تاريخي وثقافي واجتماعي واحد. وتظهر المعاني اللغوية للاستشهاد في المعنى الاصطلاحي، فالاستشهاد اصطلاحا هو الاستعانة بقول يؤكد رأيا معينا، وبذلك يعتبر الشاهد بمثابة دليل وحجة على قول ما، وقد يكون مجرد داعم ومؤكد له. والشاهد عبارة عن سياق لغوي منقول من كلام من يُوثق بفصاحته من أجل دعم وتأكيد رأي معين سواء تعلق الأمر بالجانب النحوي والصرفي أو الجانب المعجمي أو الجانب البلاغي أو غير ذلك ولابد هنا من التفريق بين مفهومي الشاهد والمثال، لكيلا لا يؤدي الخلط بينهما إلى اللبس، وما ينتج عنه من نتائج خاطئة، فقد فرّق العلماء بين المفهومين فالتهانوي يقول إن الشاهد هو الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، أما المثال فهو الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد، كما يشير التهانوي إلى أن كل شاهد مثال وليس العكس لأن "كلّ شيء يصلح للإثبات يصلح للإيضاح بدون العكس" (التهانوي، 1996م، صفحة 1447، ج2). وهناك مصطلح آخر يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستشهاد إلى درجة الترادف، وهو مصطلح الاحتجاج، ويقصد به "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة" (الأفغاني، د-ت، صفحة 17)، ويظهر أن الاستشهاد والاحتجاج متطابقان فهُما معا يتطلبان شاهدا لغويا مقبولا لصحتهما، أي أنهما يشكلان عملية استدلالية تهدف إلى تأكيد صحة رأي ما من خلال سياق لغوي موروث عن العرب الفصحاء أصحاب السليقة التي لم تفسد ولم تلن. ويفرّق محمد عيد بين الاستشهاد والاحتجاج تفريقا بسيطا رغم تأكيده على أنهما يتفقان في أصل المعنى، فالاحتجاج "يستخدم غالبا في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق ونصرة الرأي" (عيد، 1988، صفحة 85)، وبذلك يكون الاستشهاد أعم من الاحتجاج.

2. شروط الاستشهاد والاحتجاج

تعتبر قضية المقبولية من القضايا المهمة في التراث النحوي العربي قديما وحديثا، وعموما يعتمد قبول نص الاستشهاد أو الاحتجاج على ثلاثة عوامل أساسية، وهي المتكلم والزمان والمكان، فالمتكلم لابد أن يكون عربي اللسان ممن يوثق بفصاحته، وأن ينتمي زمانيا إلى عصر الاحتجاج. ورغم عدم وجود تاريخ محدد بدقة يفصل بين عصر الاحتجاج وغيره فإن هذا التاريخ "لا يخرج عن النصف الأول من القرن الثاني الهجري" (عيد، 1988، صفحة 29). أما عامل المكان فيتجلى في تفريق العلماء والنحاة بين كلام أهل البادية وكلام أهل الحضر، فالأعراب من سكان البادية كانوا مصدرا من مصادر اللغة، ومنه أصبح كلامهم الذي لم يُفسده الاختلاط مصدرا للاستشهاد والاحتجاج، ومن مظاهر ذلك تحكيم الأعراب في اختلاف العلماء، كما حدث بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية، وخلاصتها أن سيبويه يرى أننا نقول"قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي" بالرفع، أما الكسائي فيرى جواز القول"فإذا هو إياها" بالنصب، فلما اختلفا وهم في حضرة يحيى بن خالد البرمكي قال لهما" قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل

أوب، ووفدت عليك من كل صُقْع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المِصْرين، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم، فيحضرون ويسألون، فقال له يحيى وجعفر: قد أنصفت، وأمر بإحضارهم، فدخلوا وفيهم أبو فَقْعَس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثَرْوَان، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فوافقوا الكسائي، وقالوا بقوله" (الأنباري أ.، 2003م، صفحة 563، ج2). وهكذا يظهر أن البادية كانت مصدرا أساسيا للاستشهاد والاحتجاج، وقد تجاوز ذلك منتصف القرن الثاني الهجري، فنجد أن هذه الحادثة وقعت قبيل وفاة سيبويه(ت180هـ) أي في الربع الأخير من القرن الثاني. أما أهل الحضر فقد أدى اختلاطهم بغير العرب إلى فساد ألسنتهم وليونة عربيتهم، فلم يُستشهد بكلامهم، ولا بشعر شعرائهم بعد منتصف القرن الثاني الهجري. ويمكن القول إن عامل المكان أثر على عامل الزمان، فإذا كان عصر الاحتجاج بكلام وشعر أهل البادية يمتد إلى أواخر القرن الثاني وبداية القرن الثالث، وربما تجاوز ذلك إلى منتصف القرن الرابع، فإنه لايتجاوز منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة لكلام وشعر أهل الحضر، وربما أقل من ذلك عند بعض الشعراء، فقد جاء في المزهر:"قال القالي في أماليه: حدثني أبو بكر بن دريد، قال: حدثني أبو حاتم: قال: قلت للأصمعي: أتقول في التَّهدد: أبْرق وأرْعد فقال: لا لست أقول ذلك إلا أن أرَى البَرْق أو أسمع الرَّعْد، قلت: فقد قال الكميت:

أبرق وأرعد يا يزيد ... فما وعيدك لي بِضَائر

فقال: الكميت جُرْمُقانيّ من أهل الموصل، ليس بحجة" (السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1998م، صفحة 291، ج2). فرغم أن الكميت شاعر عربي من بني أسد، وكان في العصر الأموي، وتوفي سنة 126هـ أي قبل نهاية عصر الاحتجاج، إلا أنّ إقامته في الموصل مع الجرامقة وهو قوم من الموصل أصلهم من العجم (الجوهري، 1987م، صفحة 1454،ج4) أثرت في لسانه حسب الأصمعي ولم يحتج بكلامه. وقد كان النحاة لايحتجون بالأعراب الذين سكنوا المدن حتى لانت فصاحتهم وفقدوا سليقتهم، فأما من حافظ على كل ذلك فقد أخذوا عنه واحتجوا بكلامه، وقد قال أبو عمرو بن العلاء "لم أر بدويا أقام في الحضر إلا فسد لسانه غير رؤبة والفرزدق" (البغدادي، 1997م، صفحة 220، ج1).

3. مراحل الاهتمام بالاستشهاد:

لقد اهتم النحاة القدماء بقضية الاستشهاد، وكان ذلك كما يقول محمد عيد عبر ثلاث مراحل، فالمرحلة الأولى بدأت مع عصر التدوين وجمع اللغة والاستشهاد بها عمليا في المسائل النحوية، وبذلك ترتبط هذه المرحلة بنشأة النحو وبداية التأليف النحوي. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التأليف في الشواهد حيث كان النحاة يتطرقون لدراسة الشواهد النحوية دون الحديث الواضح والمنظم عن فكرة الاستشهاد نفسها. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التناول المباشر والواضح لقضية الاستشهاد، وقد بدأها السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو، وتابعه البغدادي في خزانة الأدب (عيد، 1988، صفحة 88). ومن أشهر الكتب التي تم شرح شواهدها:

- الكتاب لسيبويه، شرح شواهده أبو جعفر النحاس والسيرافي في كتابيهما اللذين يحملان العنوان نفسه: "شرح أبيات سيبويه".
- شروح الألفية، شرح شواهدها العيني في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى.
- الجمل للزجاجي، شرح شواهده ابن السيد البطليوسي في كتابه"الحلل في شرح أبيات الجمل".
- مغني اللبيب لابن هشام، شرح شواهده السيوطي في "شرح شواهد المغني"، وعبد القادر البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب.
- شرح الرضي على الكافية، شرح شواهده عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب.

- شرح ابن عقيل، شرح شواهده محمد العدوي في كتابه"فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل".
- شذور الذهب لابن هشام، شرح شواهده محمد علي الفيومي في كتابه"شرح شواهد شذور الذهب".
- وقد ألف المحدثون معاجم للشواهد الشعرية، ومن ذلك معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، ومعجم شواهد النحو الشعرية لحنّا جميل حداد، وشرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النحوية لمحمد محمد حسن شُرَّاب.

4. مصادر الاستشهاد: القرآن- الحديث- كلام العرب

لاتخرج مصادر الاستشهاد اللغوي سواء تعلق الأمر بالجانب النحوي أو المعجمي أو البلاغي عن ثلاثة مصادر، وهي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعره ونثره، وهي مصادر السماع الثلاثة، وقد قال السيوطي عن السماع"أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر" (السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، 1989م، صفحة 67).

أ. الاستشهاد بالقرآن الكريم:

يعد القرآن الكريم أوثق نص في اللغة العربية، ولذلك اهتم به علماء اللغة وأولوه عناية خاصة. ولقد نزل القرآن وروي بروايات عديدة تختلف على مستوى الحروف والحركات والإعراب، وقد يؤدي هذا الاختلاف في بعض الأحيان إلى اختلاف المعنى، ومن هذا المنطلق لابد من التساؤل التالي: هل هناك قراءة قرآنية يجوز الاحتجاج بها مقابل قراءة لا يجوز الاحتجاج بها؟

لقد اتفق العلماء على الاستشهاد والاحتجاج بالقرآن الكريم فهو الصورة العليا للغة العربية الفصيحة، واتفقوا على جواز الاحتجاج بكل قراءات القرآن في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة وقضايا النقد" فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا، أو آحادا، أم شاذا" (السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، 1989م، صفحة 67). و"القراءة من زاوية الاستشهاد اللغوي البحت نصّ عربي رواه أو قرأ به من يُوثق في عربيّته، ولهذا فهي-حتّى على فرض اختلاف العلماء في صحّة التّعبّد والصّلاة بها-تحقّق شرط اللغويّ وهو النّقل عن العربي الثّقة، حتّى ولو كان فردا" (عمر، 2001م، صفحة 142). ويذكر السيوطي أنه لا يعلم خلافا بين النحاة حول الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه (السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، 1989م، صفحة 68)، وعليه فإن عدم الخلاف في غيرها من باب أولى. ووصف القراءة بأنها ضعيفة أو شاذة لا يعني عدم جواز الاحتجاج بها في اللغة، بل عدم جواز التعبد بها في الصلاة مثلا وعدم جواز الاحتجاج بها في الفقه.

ورغم أن القرآن الكريم هو سيد مصادر الاستشهاد والاحتجاج من الناحية النظرية، فإن النحاة تطبيقيا لم يعتمدوا عليه مقارنة باعتمادهم على الشعر العربي، فكتاب سيبويه لا تزيد شواهده القرآنية عن ثلاثمائة آية مقابل ألف وخمسين بيتا شعريا، كما أن هذه الآيات لم تكن في أغلبها الشاهد الأساسي للمسألة النحوية، بل كانت مجرد تقرير وتأكيد (عيد، 1988، صفحة 103). ولما أهمل النحاة القرآن في تأسيس القواعد، تصادموا مع نصوص قرآنية تخالف قواعدهم النحوية فاضطروا إلى تأويل القرآن الكريم ليستقيم ويتوافق مع تلك القواعد. ويفسر محمد عيد هذا الأمر بما سماه التحرز الديني أي أن النحاة لم يعتمدوا على القرآن في تقعيدهم النحوي تعظيما وتشريفا له وتنزيها عما تستدعيه الدراسة النحوية من التصرف في النص المدروس وإعمال الذهن فيه. ويرى محمد عيد أن أغلب النحاة أهملوا الاستشهاد والاحتجاج بالقرآن الكريم، مقابل تركيزهم على الشواهد الشعرية باستثناء ابن هشام في كتابه شذور الذهب وشرحه له (عيد، 1988، صفحة 103).

ويرى الباحث أن قلة الاستشهاد بالقرآن الكريم مقارنة بالشعر ناتجة عن أمر منطقي يتعلق بالجانب الكمي، فالقرآن متن لغوي أقل بكثير من الشعر العربي ومنه فإن تمثيله للقواعد النحوية وسياقات الاستشهاد والاحتجاج سيكون أقل بكثير من الشعر العربي، هذا بالإضافة إلى الاختلاف بين القراءات وعدم إمكانية جمعها في قاعدة واحدة، ولذلك حُكم على بعض القراءات بالشذوذ واستبعدت من الاحتجاج، وقد انعكس هذا الأمر على الاستشهاد بالقرآن بشكل عام ويظهر أن هناك اختلافا بين البصريين والكوفيين في مسألة الاحتجاج بالقرآن، فالبصريون كانوا يتوسعون في القياس على حساب السماع، مما جعلهم يخضعون بعض القراءات للقياس فحكموا عليها بالشذوذ لأنها خالفت قواعدهم وأقيستهم، أما الكوفيون فقد توسعوا في السماع فكانوا أكثر احتجاجا بالقراءات القرآنية، وقد قال الفراء: "اتباع المصحف -إذا وجدت له وجها من كلام العرب- وقراءة القراء أحب إلي من خلافه" (ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، 1997م، صفحة 18)، وقد انتقد الفراء الكوفي أبا عمرو بن العلاء البصري فقال إنه كان يقرأ: "إن هذين لساحران" ولست أجترئ على ذلك. وقد نزلت هذه الآية بالرفع (إن هذان لساحران) (سورة طه:62) وقد تعددت تأويلات هذه الآية وأشهرها أنها لغة قوم، أو أنّ "إن" مخففة لا تعمل. وقد علّق ابن فارس على كلام الفراء بأنه كلام حسن (ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، 1997م، صفحة 18).

ب. الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

إن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، ولم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، ومع ذلك لم يعتمد النحاة على الحديث النبوي الشريف في تقعيدهم النحوي، ولم يستشهدوا به كثيرا في مسائلهم النحوية، وذلك لأنهم اشترطوا أن يكون الحديث من عند الرسول صلى الله عليه وسلم لفظا ومعنى "وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث" (السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، 1989م، صفحة 75)". وقال أبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصح العرب " (السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، 1989م، صفحة 86). وعموما انقسم العلماء حول قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إلى ثلاثة أقسام: قسم يمنع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف كأبي حيان الأندلسي الذي انتقد ابن مالك على احتجاجه كثيرا بالحديث فقال إنه" أكثر ...الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس" (السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، 1989م، صفحة 76). وقسم يتوسط في المنع كالشاطبي حيث يقبل الاستشهاد بالأحاديث القصيرة التي يغلب على الظن أنها رويت لفظا ومعنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. أما القسم الثالث فيجيز الاستشهاد بالحديث كما فعل ابن مالك، وتابعه على ذلك ابن هشام و أبو علي الشلوبيني والبدر الدماميني وعبد القادر البغدادي (عيد، 1988، صفحة 111).

ج. الاستشهاد بكلام العرب:

يعد كلام العرب شعره ونثره أهم مصدر من مصادر الاستشهاد اللغوي بشكل عام، وتقعيد القواعد النحوية بشكل خاص، قال السيوطي"وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم" (السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، 1989م، صفحة 90)، وفصّل في القبائل التي أُخذت اللغة عنهم فقال:" والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الأعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم" (السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، 1989م، صفحة 91). وقد كان العامل الأساسي في هذا الانتقاء هو صفاء اللغة ومحافظتها على الفصاحة، فالقبائل المخالطة للأعاجم لا يوثق في عربيتها، وقد قال السيوطي في ذلك:" لا يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانو مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والحبشة ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم" (السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، 1989م، الصفحات 91-92).

وقد كان الاحتجاج بالشعر أكثر من الاحتجاج بالنثر أو الكلام اليومي، فالشعر "ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تُعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وحديث صحابته والتابعين" (ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، 1997م، صفحة 212). وقد "كان ابن عباس يقول: إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب، فإن الشعر ديوان العرب. وكان إذا سئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعراً" (ابن رشيق، 1981م، صفحة 30،ج1). وقد انتشر الاستشهاد بالشعر أكثر من غيره لأنه سهل الحفظ والرواية، بالإضافة إلى أن السياق التاريخي والثقافي لمرحلة التقعيد اللغوي فرضت الاعتماد عليه أكثر من غيره، فهو قد كان ديوان العرب، وخزانة تراثهم كما سبقت الإشارة، هذا بالإضافة إلى طبيعته الفنية والجمالية.

وقد قسم العلماء الشعراء إلى طبقات أربع " الطبقة الأولى الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى. الثانية المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان. الثالثة المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق. الرابعة المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار ابن برد وأبي نواس. فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها" (البغدادي، 1997م، صفحة 6، ج1). أما الطبقة الرابعة فالراجح عدم جواز الاحتجاج بشعرها مطلقا"وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري" (البغدادي، 1997م، صفحة 6، ج1) ويظهر أنّ مدونة التقعيد النحوي شملت زمانيا ما يقارب أربعة قرون (قبل الإسلام وبعده)، وشملت مكانيا البوادي وبعض المدن التي لم تتأثر سليقتها العربية.

وهذان البعدان الزماني والمكاني كان له الأثر في التقعيد النحوي لأن اللغة تطورت وتغيرت عبر الزمان والمكان، ولكن حصر مدونة التقعيد زمانيا ومكانيا، والتركيز على الشعر وإغفال الكلام اليومي قلل من مادة الدراسة، مما انعكس على القواعد،

وكان لذلك أثر عند النحاة المتأخرين حيث اضطروا لتأويل النصوص وإخضاعها للقواعد، بدل إخضاع القواعد للنصوص. وبذلك ظهرت هوة بين القاعدة وبعض الشواهد نتيجة عدم الإحاطة بكل الشواهد خلال عملية التقعيد، هذا بالاضافة إلى اختلاف اللهجات، وكل ذلك أدى إلى قواعد لا تغطي كل السياقات اللغوية الموجودة أو الممكنة، مما فتح الباب للحالات النحوية الخاصة والاستثناءات الخارجة عن القواعد وإذا كان النحاة لم يعتمدوا على كل شواهد المدونة العربية أثناء التقعيد النحوي فإنهم بالمقابل استشهدوا بشواهد موضوعة أو محرفة، ولذلك يرتبط الاستشهاد والاحتجاج بالشعر ارتباطا وثيقا بظاهرة الوضع التي ظهرت في مرحلة رواية الشعر العربي وتدوينه خلال القرن الثاني، حيث يعد الاستشهاد من الأسباب المباشرة لهذه الظاهرة. قال الرافعي:" ولما كانت الرواية العلمية في القرن الثاني وشمر الرواة في طلب الشعر للشاهد والمثل، استفاض الوضع في العرب وتفرغ قوم لذلك" (الرافعي، 1974م، صفحة 353، ج1). وقد كثر وضع شعر الشواهد"لحاجة العلماء إلى الشواهد في تفسير الغريب ومسائل النحو، وقد اشترط ذلك علماء المصرين: "البصرة والكوفة" بعد أن قامت المناظرات بينهم في فروع النحو ومسائله، وكانوا يستشهدون على ذلك بأشعار الطبقتين من الجاهليين والمخضرمين، ثم اختلفوا في الإسلاميين كجرير والفرزدق، وأكثرهم على جواز الاستشهاد بأشعارهم" (الرافعي، 1974م، صفحة 353، ج1). ويرى الرافعي أنّ الكوفيين "أكثر الناس وضعًا للأشعار التي يستشهد بها... وتجد في شواهدهم من الشعر ما لا يعرف قائله، بل ربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر، كالشاهد الذي يحتجون به على جواز دخول اللام في خبر لكن، وهو قول القائل المجهول:

ولكنني من حبها لعميد

واستمروا على الوضع حتى بعد أن استبحرت الرواية في أواخر القرن الثالث" (الرافعي، 1974م، الصفحات 355-356، ج1). وكان الكثير من النحاة يبحثون عن الشاهد الذي يوافق رأيهم النحوي ويعضده، فإن لم يجدوه طلبوا صناعته ممن "يلبي الطلب من الشعراء والأعراب الفصحاء" (عيد، 1988، صفحة 51)، أو تطوع الشعراء والرواة لذلك، فقد جاء في المزهر (السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1998م، صفحة 143،ج1) أنّ أبا عثمان المازني قال:" سمعتُ اللاحقي يقول: سألني سيبويه: هل تحفظُ للعربِ شاهدا على إعمال فَعِل قال: فوضعتُ له هذا البيت:

حذر أمورا لا تضير وآمن ... ماليس مُنْجيه من الأقْدَار

5. أنواع الاستشهاد اللغوي:

أ. الاستشهاد النحوي:

هو أكثر الأنواع انتشارا وشهرة، حيث اهتم به العلماء اهتماما كبيرا، وألفوا كما تمت الإشارة العديد من كتب الشواهد النحوية. والشاهد النحوي سياق لغوي فصيح يعود لعصر الاحتجاج يدعم رأيا نحويا معينا، ويقول محمد عيد إن "الشواهد في النحو أخبار قاطعة موثقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة. والاستشهاد على هذا هو: الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر" (عيد، 1988، صفحة 86).

ب. الاستشهاد المعجمي:

هو استعمال سياق لغوي فصيح لتأكيد دلالة لفظ معين بشكل عام، أو في سياق معين، أو تأكيد استعمال اللفظ في المنظومة اللغوية العربية، وبهذا فالشاهد المعجمي له وظيفة دلالية ووظيفة تأكيدية. وتزخر المعاجم العربية بهذا النوع من الشواهد. وقد لا تختلف الشواهد المعجمية عن السياقات اللغوية التي يصنعها المعجمي لتوضيح دلالة الألفاظ، رغم أنّ هذه السياقات تسمى

أمثلة توضيحية أو تمثيلا، وهي مجرد بيان وتوضيح عن طريق أمثلة صناعية من الدارس نفسه أو ممن لا يحتج بكلامهم من الشعراء والأدباء (عيد، 1988، صفحة 85).

وقد كان ابن زاكور يعتمد على مصادر الاستشهاد المختلفة في شرحه المعجمي، ومثال ذلك استشهاده بقوله تعالى (وما كنّا له مقرنين)(سورة الزخرف:13) وهو يشرح لفظ"الإقران" بأنه القوة والإطاقة (ابن زاكور، 2013، صفحة 494، ج1). كما استشهد على شرحه لفظ "وراء" بقدام وأمام (ابن زاكور، 2013، صفحة 531، ج2) بقوله تعالى: (وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا)(سورة الكهف، 79). واستشهد على أنّ الإصابة قد تدل على القتل في بعض السياقات (ابن زاكور، 2013، صفحة 413، ج1) بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه:"أميركم زيد، فإن أُصيب فجعفر، فإن أُصيب فعبد الله بن رواحة" وقد قتلوا كلهم، ومنه فقول الرسول صلى الله عليه وسلم"أصيب" جاء بمعنى قُتل.

ج. الاستشهاد البلاغي:

هو استشهاد يعتمد على سياقات لغوية يستدل بها على قضايا البلاغة سواء على مستوى البيان أوالمعاني أوالبديع أو ما يرتبط بذلك من القضايا النقدية. وقد قال أبو هلال العسكري عن الشاهد البلاغي" وهذا الجنس كثير في كلام القدماء والمحدثين، وهو أحسن ما يُتعاطى من أجناس صَنْعة الشعر، ومجراه مجرى التذييل لتوليد المعنى، وهو أن تأتي بمعنى ثم تؤكده بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأول، والحجة على صحته" (العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، 1419هـ، صفحة 416)، والواضح من كلام أبي هلال العسكري أنه يقصد الشاهد الشعري خصوصا المستعمل في البلاغة والنقد.

والشواهد البلاغية عكس الشواهد المعجمية والنحوية لا يشترط فيها أن تنتمي لعصور الاحتجاج المحددة زمانيا ومكانيا، وقد جاء في خزانة الأدب للبغدادي أن "علوم الأدب ستة :اللغة والصّرف، والنّحو، والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأُوَل لا يستشهدُ عليها إلاّ بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة .فإنه يُستشهد فيها بكلام غيرهم من المولّدين، لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، فهو أمرٌ راجعٌ إلى العقل، ولذلك قُبل من أهل هذا الفنّ الاستشهاد بكلام البحتري، وأبي تمّام، وأبي الطيّب، وهلُّم جرا" (البغدادي، 1997م، صفحة 5). وكان ابن زاكور يستثمر الاستشهاد البلاغي بشكل واضح في شرحه لديوان الحماسة وهو يتطرق لقضايا البلاغة، وما يرتبط بها من المعاني الشعرية والقضايا النقدية المختلفة. ومن ذلك بيانه للأفصح في الكلام ففي قول سبرة بن عُمير:

ونسوتكم في الرّوع بادٍ وجوهُها يُخلن إماء، والإماء حرائر

يرى ابن زاكور أن قوله"باد وجوهما" الأفصح فيه أن يقول"بدت وجوهما" ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: (وعنت الوجوه للحي القيوم)(سورة طه، 108)، ويقول إنّ تأنيث الفعل"باد" هنا أولى وذلك "لإضافة وجوه إلى مؤنث، فتشتد العناية بتأنيث ما أسند إليه من فعل أو صفة" (ابن زاكور، 2013، صفحة 292، ج1). وقد استدل ابن زاكور على ضبط مضارع ضحى بالقرآن الكريم، فذكر أن ضحى مضارعه"يضحَى" بفتح العين في المضارع، وأن الكوفيين يرون كسر حاء المضارع، ثم يقول إن "الفتح أفصح اللغتين. وهو الذي نطق به القرآن في قوله: (وإنّك لا تظمأ فيها ولا تضحَى) (سورة طه، 116) " (ابن زاكور، 2013، صفحة 565، ج1).

ومن شواهد المحسنات البديعية التي جاءت في عنوان النفاسة نذكر ما جاء في شرح ابن زاكور لقول أبي العطاء السندي:

فإنك لم تبعد على متعهد بلى كل من تحت التراب بعيد

فالشاعر نقض وأبطل الشطر الأول بالشطر الثاني، وقال ابن زاكور"وهذا النقض معدود من محسنات المعنى عند أهل البديع، ومن شواهده التي اعتمدوها قول زهير:

قف بالديار التي لم يَعْفُها القِدَمُ بلى وغيّرها الأرواح والدِّيَمُ

فإن المعنى: بلى قد عافها القدم وغيرها الأرواح والديم" (ابن زاكور، 2013، صفحة 110، ج2)

ومن الشواهد البلاغية كذلك الإشارة إلى ما بين النصوص من علاقات مختلفة، ومن ذلك قول الشاعر حُميد بن ثور الهلالي:

قضى الله في بعض المكاره للفتى برشد، وفي بعض الهوى ما يُحاذر

وقال ابن زاكور (ابن زاكور، 2013، صفحة 291، ج1) إنّ هذا في معنى قوله سبحانه: (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون)(سورة البقرة، 216).

المبحث الثاني: الاستشهاد النحوي في عنوان النفاسة:

لقد اعتمد ابن زاكور في شرحه ديوان الحماسة المعنون بعنوان النفاسة على مصادر الاستشهاد المختلفة من قرآن وحديث وكلام العرب شعره ونثره، كما تطرق لأنواع الاستشهاد اللغوي الثلاثة وهي الاستشهاد المعجمي والاستشهاد البلاغي والاستشهاد النحوي. وقد سبقت الإشارة إلى بعض أمثلة الاستشهاد المعجمي والبلاغي، وسيركز هذا المبحث على دراسة الاستشهاد المرتبط بالقضايا النحوية والصرفية في عنوان النفاسة. ولقد ظهر أنّ ابن زاكور أثرى شرحه لحماسة أبي تمام بالعديد من الشواهد النحوية التي استدل بها على توجيه من التوجيهات النحوية أو مناقشة قضية من قضايا النحو بشكل عام.

1. الاستشهاد بالقرآن الكريم

لقد استعان ابن زاكور كثيرا بالقرآن الكريم في شرحه لديوان الحماسة، سواء في الاستشهاد المعجمي أو البلاغي أو النحوي، وهذه بعض المسائل النحوية والصرفية التي استشهد فيها ابن زاكور بالقرآن الكريم:

1.1. الإشارة للقريب بذلك: قال عروة بن الورد العبسي:

فذلك إن يلق المنية يلقها حميدا، وإن يستغنِ يوما فأجدرِ

ويرى ابن زاكور أن المشار إليه في البيت وهو الصعلوك (مذكور في بيت سابق) مميز "غاية التمييز حتى صار بما علم كأنه محسوس، وهذا يقتضي أن يُشار له بما يُشار للقريب المكان فيقال: فهذا مثلا، لكنه اعتبر مرتبته المعقولة العالية على مراتب الصعاليك، فأشار لها ب "ذلك" الذي يشار له بحسب الوضع إلى ما بعُد مكانه المحسوس. ونظيره في مطلق هذا:(ألم ذلك الكتاب)(سورة البقرة، 1-2) " (ابن زاكور، 2013، صفحة 229، ج1).

وتؤكد كتب النحو أن "ذا" إشارة إلى القريب لتجردها "من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه، لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر. فإذا أرادوا الإشارة إلى متنح متباعد، زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: "ذاك"، فإن زاد بعد المشار إليه، أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: "ذلك".

واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد، لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى" (ابن يعيش، 2001م، صفحة 365، ج2). كما تذكر المصادر أن العرب تستعمل أسماء الإشارة الخاصة بالقريب في المشار إليه البعيد أو العكس، فقد جاء في تفسير قوله تعالى:(ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ)أن اسم الإشارة "ذلك" بمعنى "هذا". وقال ابن كثير إن "العرب تقارض بين اسمي الإشارة "هذا وذلك" فيستعملون كلا منهما مكان الآخر وهذا معروف في كلامهم" (ابن كثير، 1419هـ، الصفحات 71-72، ج1).

وهناك نكتة بلاغية في الإشارة بالبعيد للقريب أو العكس وهذه النكتة لا تخرج غالبا عن التعظيم أو التحقير. فذلك في الآية "قصد فيه تعظيم المسند إليه -وهو الكتاب - فعبر عنه باسم الإشارة للبعيد، رفعا لمنزلته، وتعظيما لشأنه. وقوله تعالى: "فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ" قد قصد فيه تحقير المسند إليه - وهو الذي يدع اليتيم - بالبعد تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب، منزلة بعد المسافة" (الجناجيُ، 1983م، صفحة 249).

2.1. زيادة إلى للتأكيد:

تتعدد دلالة "إلى" حسب السياقات المختلفة، ومن ذلك أن تكون زائدة للتوكيد كما في قول رجل من بني يشكر:

ألا أبلغ بني ذُهل رسولا وخُصَّ إلى سراة بني البطاح

فقد ذكر ابن زاكور وهو يشرح هذا البيت عدة توجيهات لحرف الجر"إلى" ومن بينها أنها زائدة للتأكيد، واستشهد على ذلك بقوله تعالى (واجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم) (سورة إبراهيم، 37) أي تهواهم (ابن زاكور، 2013، صفحة 152، ج1). وذكر السيوطي في الهمع أن الفراء قال تكون إلى "زائدة للتوكيد كقوله تعالى (أفئدة من الناس تهوي إليهم) بفتح الواو أي تهواهم، وغيره خرّجها على تضمين تهوي معنى تميل" (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1998م، صفحة 334، ج2). ويظهر أن الجمهور لايقول بزيادة "إلى" فالفراء هو المشهور بهذا القول (المرادي، 1992م، صفحة 389)، كما يظهر أن زيادة "إلى" في الآية مرتبطة بقراءة"تهوَى" بالفتح لا بقراءة الكسر المشهورة. ويرى أحد المحدثين أن تأويل الفعل في الآية يَرُد كون "إلى" زائدة، وقال عن هذا التأويل: "وهذا رأي حسن يقتضينا أن نأخذ به، فرارًا من الحكم بالزيادة من غير ضرورة" (حسن، د-ت، صفحة 471،ج2). وهذا هو الرأي الراجح في نظر الباحث، فلا مبرر لزيادة "إلى"، ويتأكد هذا بأن الجمهور لا يقول بذلك، وأن الشواهد التي تدعم الزيادة محصورة في قراءة غير مشهورة.

3.1. تقدم الضمير على مفسره: قال تأبط شرا:

هما خطّتا: إمّا إسارٌ ومنّة وإما دمٌ والقتل بالحر أجدرُ

وقال ابن زاكور: ولفظ "هما" مبتدأ ولا مفسر له سوى خبره وهو "خطتان"، وهذا من المواضع التي يتقدم فيها الضمير على مفسره، ومنه:(إن هي إلا حياتنا الدنيا)(سورة المؤمنون: 37)، وقولهم: هي العرب تقول ما شاءت، وهي النفس تتحمل ما حمّلت" (ابن زاكور، 2013، الصفحات 211-212، ج1)، وقال ابن مالك في شرح التسهيل:" ومثال المفسَّر بخبره إن هي إلا حياتنا الدنيا قال الزمخشري: هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يُتْلى به، وأصله، إن الحياة إلا حياتنا، ثم وضع هي موضع الحياة، لأن الخبر يدل عليها ويبينها. ومنه: هي النفس تتحمّل ما حمّلت، وهي العرب تقول ما شاءت" (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 1990م، صفحة 163، ج1). وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب إنّ "ضمير المتكلم، وضمير المخاطب تفسيرهما المشاهدة، وضمير الغائب يحتاج إلى مفسر، والأصل في مفسره، أن يكون متقدمًا عليه" (أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م، صفحة 941، ج2)، ولكن المفسر قد يتأخر عن الضمير، وقد ذكر أبو حيان عدة مواضع يتقدم فيها الضمير ويفسره مابعده، ومنها تفسيره بالخبر كما في الآية السابقة (أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م، صفحة 945، ج2).

4.1. حذف المتعجب منه بصيغة أفْعِل: قال عروة بن الورد العبسي:

فذلك إن يلق المنية يلقها حميدا، وإن يستغنِ يوما فأجدرِ

وقال ابن زاكور:"وفي قوله"فأجدر" شاهد على حذف المتعجب منه بصيغة أفْعِل، فإن التقدير: فأجدر به، إلا أنّه لا يقاس عليه، لكونه في محل القافية.

والذي يقاس عليه من هذا النحو أن يكون أفعِل معطوفا على مثله ذُكر معه المتعجب منه، نحو: (أسمِع بهم وأبصر)(سورة مريم، 37)، أي بهم، أي ما أسمعهم وما أبصرهم" (ابن زاكور، 2013، صفحة 230، ج1). وقد أكدت كتب النحو جواز حذف المتعجب منه في صيغة "ما أفعل" إن دل عليه دليل كقول الشاعر:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا ... بكاء على عمرو وما كان أصبرا

"التقدير: وما كان أصبرها فحذف الضمير وهو مفعول أفعل للدلالة عليه بما تقدم" (ابن عقيل، 1980م، الصفحات 151-152، ج3)، كما يحذف المتعجب منه في صيغة"أفْعل بـه" إن كان أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف مثل قوله تعالى: (أسمِع بهم وأبصر). ويرى بعض العلماء أنّ حذف المتعجب منه في قول عروة أعلاه شاذ، لأنه ليس معطوفا على مثله، ويرى الصبان أنه ليس بشاذ، وأنه لا يشترط العطف، بل المدار على وجود دليل على المحذوف (الصبان، 1997م، صفحة 29،ج3). وهذا هو الراجح في نظر الباحث لأن الحذف يعتمد على وجود دليل يساعد على تقدير المحذوف اعتمادا على المقال أو المقام مع أمن اللبس وتحقيق الفائدة. كما أن الحذف يكون لداع يطلبه، ومسوغ يجيزه كعلم المخاطب والخبرة المشتركة بينه وبين المتكلم.

5.1. دلالة اللام الناصبة للمضارع: قال أحد الشعراء:

أرادت لتنتاش الرواق فلم تقم إليه ولكن طأطأته الولائد

ويرى ابن زاكور أن اللام في "لتنتاش" زائدة وأنّ هذه الدلالة أظهر، ولكنّه يذكر قول من يقول إنها للتعليل، فالمعنى أرادت القيام لتنتاش. ونظير هذا حسب ما ذكر ابن زاكور قوله تعالى: (يريد الله ليبين لكم) (سورة النساء:26)، وقوله: (أُمِرْنا لنسلم لرب العالمين) (الأنعام:71) . وقد أشار ابن هشام في المغني إلى الاختلاف حول اللام في الآيتين هل هي زائدة أم للتعليل، وذكر اختلاف من قال إنها للتعليل، ففريق قال" المفعول محذوف أي يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم أي ليجمع لكم بين الأمرين، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم...وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر أي إرادة الله للتبيين وأمرنا للإسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل" (ابن هشام، 1985م، صفحة 285). ويرى ابن عطية كما نقل المرادي أن ما ذهب إليه الخليل أخصر وأحسن (المرادي، 1992م، صفحة 122).

6.1. المخالفة في العدد: قال أحد الشعراء:

إذا لاقيت قومي فاسأليهم كفى قوما بصاحبهم خبيرا

يذكر ابن زاكور روايتين في الشطر الثاني: الأولى برفع كلمة "قوم" وإعرابها فاعلا لكفى، والثانية نصبها وإعرابها مفعولا به لكفى والفاعل "بصاحبهم" مجرور بالباء الزائدة. والرواية الأولى هي التي تهم في هذه المسألة لأنها تجعل خبيرا "تمييزا أو حالا من قوم فهو - أي خبير - من أوصاف قوم، وسوّغ إجراءه عليه مع تخالفهما بالجمع والإفراد كون خبير على فعيل، وما كان كذلك من الأوصاف يجري على الجمع كما يجري على المفرد" (ابن زاكور، 2013، صفحة 263، ج3). واستشهد ابن زاكور على ذلك بلفظ "ظهير" من قوله سبحانه (والملائكة بعد ذلك ظهير) (سورة التحريم:4). وتستشهد كتب النحو واللغة بهذه الآية على أنّ فعيلا وفعولا مما يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث (الجوهري، 1987م، صفحة 526، ج2).

7.1. دلالة النداء على التعجب: ومثاله ما قالته امرأة من كندة:

يا فارسا ما تركتم في دياركم تدعو ربيعة لا نكسا ولا ورعا

فالشاعرة حسب ابن زاكور وصفت فارسا بما للتعظيم من شأنه، وأنها قصدت بندائه التعجب"فإن المعنى تركتم فارسا عظيما عديم النظير يقضى منه العجب" (ابن زاكور، 2013، صفحة 317، ج2)، فالنداء هنا لا يدل على طلب الانتباه أو الإقبال، بل التعجب من عظمته فكأنها قالت ما أعظمه من فارس تركتم في دياركم. وقد استشهد ابن زاكور على دلالة النداء على التعجب بقوله تعالى: (يا حسرة على العباد)(سورة يس:30).

والتعجب بالنداء قياس مطرد ويكون "بإدخال لام جر مفتوحة على المتعجب منه، مسبوقة بحرف النداء يا نحو يالَلماء! يالَلهول! يالَلعجب!...وقد تحذف اللام فيجاء بألف في آخر المتعجب منه، فيقال: يا عجبا يا هولا" (السامرائي، 2000م، صفحة 290، ج4)، وقد تحذف اللام والألف معا نحو ياعجب، ونحو قوله تعالى: (يا حسرة على العباد)"وهذا تعجب بالنداء أي يا للحسرة على العباد ومعناه: أقبلي أيتها الحسرة، فهذا أوانك" (السامرائي، 2000م، صفحة 290، ج4). وتؤكد كتب النحو أن النداء يراد به التعجب في بعض السياقات، قال ابن يعيش:" وأما دخول اللام للتعجب، فنحو قولهم: "يا للماء"، كأنهم رأوا عجبا وماء كثيرا، فقالوا: "تعال يا عجب ويا ماء فإنه من إبانك ووقتك". وقالوا: "يا للدواهي"، أي: تعالين، فإنه لا يستنكر لكن لأنه من أحيانكن، وكل قولهم هذا في معنى التعجب والاستغاثة" (ابن يعيش، 2001م، صفحة 324، ج1).

وجاء في كشاف الزمخشري ما يؤكد دلالة النداء في الآية على التعجب حيث قال:" يا حَسْرَةً عَلَى الْعِبادِ نداء للحسرة عليهم، كأنما قيل لها: تعالى يا حسرة فهذه من أحوالك التي حقك أن تحضرى فيها، وهي حال استهزائهم بالرسل. والمعنى أنهم أحقاء بأن يتحسر عليهم المتحسرون، ويتلهف على حالهم المتلهفون. أو هم متحسر عليهم من جهة الملائكة والمؤمنين من الثقلين. ويجوز أن يكون من الله تعالى على سبيل الاستعارة في معنى تعظيم ما جنوه على أنفسهم ومحنوها به، وفرط إنكاره له وتعجيبه منه" (الزمخشري، 1407هـ، صفحة 13، ج4).

8.1. دلالة الأمر على التهديد:

يأتي الأمر دالا على التهديد إذا كان المتكلم غير راض عن فعل المخاطب فيأمره بأمر تهديدا له، كقول المعلم للتلميذ المتهاون "استمر في التهاون"، ومنه قوله تعالى(قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ) (سورة إبراهيم: 30). وجاء الأمر دالا على التهديد والوعيد في قول قبيصة بن النصراني الجرمي متحدثا عن فرسه الورد الذي جمح به وفارق قومه أثناء الحرب:

فقلت له لـمّا بَلَوْتُ بلاءه وأُبنا: تمتع من خليل مفارق

فالشاعر هنا يتوعد فرسه بفراقه"فالأمر في قوله "تمتع" ليس للطلب، وإنما المقصود منه التهديد له بأن يفارقه" (ابن زاكور، 2013، صفحة 429، ج3) بعد سوء صنيعه معه. ويستشهد ابن زاكور على أن الأمر يأتي للتهديد والوعيد بقوله تعالى (اعملوا ما شئتم)(سورة فصلت: 31)، وقد أكدت كتب التفسير على دلالة هذه الآية على الوعيد فقد جاء في تفسير الطبري: "وقوله: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ وهذا أيضا وعيد لهم من الله خرج مخرج الأمر" (الطبري، 2001م، صفحة 442، ج20).

هذه أهم المسائل النحوية التي استشهد فيها ابن زاكور بالقرآن الكريم، ولم يظفر الباحث بقضية نحوية أو صرفية استشهد عليها ابن زاكور بالحديث النبوي الشريف باستثناء دلالة التاء على المبالغة بدل التأنيث، وقد جاء ذلك في قول صخر أخو الخنساء:

أبى الهجر أني قد أصابوا كريمتي وأن ليس إهداء الخنى من شماليا

فالتاء في كريمة للمبالغة وليست للتأنيث، فالشاعر يعني بقوله "كريمتي" أخاه معاوية بن عمرو، ويستشهد ابن زاكور على ذلك بالحديث النبوي الشريف:"إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه" (القرطبي، 2017م، صفحة 412، ج7)، فالرسول صلى الله عليه وسلم أطلق الكريمة على المذكر وليس المؤنث (ابن زاكور، 2013، صفحة 342، ج2) أي كريم قوم وشريفهم، والتاء للمبالغة.

ويظهر من هذه المسائل أن ابن زاكور يعتمد على القرآن الكريم كثيرا في تأكيد صحة التراكيب النحوية، ومنه صحة القاعدة المرتبطة بها، وهذا يعني أن الشاهد القرآني يقوم بوظيفة تأكيدية تبريرية تعطي المصداقية والشرعية للتراكيب اللغوية التي قد تخالف القواعد، كما يعطي في بعض الحالات المصداقية والشرعية للقاعدة التي يتوصل إليها النحوي، فيكون للشاهد القرآني وظيفتان، الأولى وظيفة تأسيسية أساسية تقعّد من خلالها القواعد النحوية، والثانية وظيفة تأكيدية ثانوية يكون الشاهد القرآني فيها مجرد تأكيد لما توصل إليه النحوي عن طريق شواهد أخرى.

2. الاستشهاد بكلام العرب

لقد تعددت الاستشهادات بكلام العرب وتنوعت بين الشعر والنثر مع غلبة الأول على الثاني، فالاستشهاد بالنثر العربي جاء محصورا في الأمثال والأمثلة التوضيحية ومن ذلك ما جاء في شرح قول خارجة بن ضرار المُري (ابن زاكور، 2013، صفحة 470، ج3):

فإنّك واستبضاعك الشعر نحونا كمستبضع تمرا إلى أهل خيبرا

فالواو في قوله "واستبضاعك" بمعنى الباء السببية، أي أن المخاطَب يشبه من يريد بيع التمر في خيبر وهي أشهر من ينتج التمر، وذلك بسبب أنه يريد عرض شعره أمام قوم الشاعر وهم أشعر الناس. وأكد ابن زاكور أن القائلين بورود الواو بمعنى الباء كثيرون على ما في مغني اللبيب، ويرى أنه الحق، وذكر عدة شواهد منها مثلٌ جاء في جمهرة الأمثال وهو قولهم" كمستبضع تمرا إلى أهل خيبر" (العسكري، جمهرة الأمثال، 1988م، صفحة 153،ج2)، ومنها قولهم: أنت أعلم ومالك أي بمالك، وبعت الشياه شاة ودرهما أي شاة بدرهم (ابن زاكور، 2013، صفحة 471،ج3). وقد أوّل سيبويه الباء في قولهم"أنت أعلم بمالك" بمع أي مع مالك (سيبويه، 1988م، صفحة 300،ج1)، وذكر أبو حيان دلالة الواو على مع وعلى الباء (أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م، صفحة 1485 و 1092، ج3). وقال ابن هشام إن جماعة من العلماء قالوا بدلالة الواو على الباء في القول السابق (ابن هشام، 1985م، صفحة 469).

وقد لاحظ الباحث أن الاستشهاد بالشعر العربي هو الأظهر في عنوان النفاسة، خاصة في الجانب البلاغي والنحوي بالمعنى العام، وهذه بعض القضايا النحوية والصرفية التي استشهد فيها ابن زاكور بالشعر:

1.2. دلالة ربّ على الاستقبال: قالت امرأة من بني عامر:

وحربٍ يضج القوم من نفيانها ضجيج الجِمال الجِلّة الدابرات

وقال ابن زاكور (ابن زاكور، 2013، صفحة 131،ج1):" ولفظ حرب مجرور بربّ المقدرة بعد الواو، وهو مرفوع المحل على الابتداء، وقوله "سيتركها" خبره، والسين في صدره للاستقبال قطعا هنا، فإن هذه القضية مستقبلة بالنسبة إلى زمان الكلام، فيكون هذا البيت من شواهد صحة استقبال ما بعد رب كقول الآخر:

فإن أهْلكْ فربّ فتى سيبكي عليّ مهذّب رخْصِ البنان

ومثله:

ياربّ قائلةٍ غدا يا لهف أم معاوية"

والبيتان بغير نسبة عند ابن زاكور، وكذلك البيت الثاني في مغني اللبيب، أما البيت الأول فنسب في المغني لجحدر (ابن هشام، 1985م، صفحة 183). ويذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن المبرد يقول إن ما وقعت عليه رب يدل على الماضي، ويعلق قائلا:" هذا هو الأكثر.

وأما كون ذلك لازما لا يوجد غيره فليس بصحيح. بل قد يكون مستقبلا" (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 1990م، صفحة 179،ج3). واستشهد على ذلك بما استشهد به ابن زاكور وأضاف شواهد أخرى. والنتيجة هو أن ربّ تقع في الغالب على الماضي، ولكنها قد تقع على المستقبل في بعض السياقات، ويظل السياق اللغوي وغير اللغوي هو الفيصل في هذه المسألة.

2.2. وضع المفرد موضع الجمع: قال بعض بني قيس بن ثعلبة:

إذا الكماة تنحوا ان يُصيبهم حدُّ الظُّبات وصلناها بأيدينا

وقال ابن زاكور (ابن زاكور، 2013، صفحة 520،ج1):"إفراد الحد مع إضافته للجمع لإرادة الجنس، كما قال الآخر:

بها جيف الحسرى فأما عظامها فبيضٌ وأما جلدها فصليب"

والبيت لعلقمة الفحل ولكن ابن زاكور لم ينسبه، وربما ترك ذلك لشهرته فالبيت من شواهد الكتاب، فقد استشهد به سيبويه على قوله"وليس بمستنكَرٍ فى كلامهم أنْ يكون اللفظُ واحداً والمعنى جميعٌ، حتَّى قال بعضُهم في الشعر من ذلك مالا يُسْتَعْمَلُ فى الكلام" (سيبويه، 1988م، صفحة 209،ج1)، و قال المبرد "وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع" (المبرد، 1994م، صفحة 169،ج2)، واستشهد بهذا البيت السابق، والشاهد فيه هو قوله"جلدها" بدل جلودها، حيث وضع المفرد موضع الجمع.

3.2. حذف حركة الإعراب ضرورة: قال الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب:

كلٌ له نية في بغض صاحبه بنعمة الله نقليكم وتقلونا

وقال ابن زاكور"نون تقلونا إن كانت نون الرفع فالمفعول محذوف، والأصل "تقلوننا"، والألف عليه للاطلاق، وإن كانت "نا" ضمير المتكلم فالألف جزء من الضمير المفعول به، ونون الرفع عليه محذوفة للشعر. قيل: "وهي لغة حجازية" (ابن زاكور، 2013، صفحة 520،ج1)، وهذا كما يقول ابن زاكور نقلا عن المرزوقي"يؤيد مذهب سيبويه في تجويزه للشاعر حذف حركة الإعراب عند الضرورة" (ابن زاكور، 2013، صفحة 550،ج1)، كما في قوله: "قد رفع الفخ فماذا تحذري"، أي ماذا تحذرين، وقوله"إلى من بالحنين تشوقيني" أي تشوقينني. وحذف نون الأفعال الخمسة مرتبط بالضرورة الشعرية كما في الأمثلة، وقد جاء ذلك في شعر لطرفة بن العبد وقد استشهد به ابن زاكور ولم ينسبه إليه وهو قوله:

قد رُفع الفخُّ فماذا تحذرِي

لا بُدَّ يومًا أن تُصَادِي فاصْبِرِي

وقد كان عليه حسب مقتضى النحو أن يقول: "ماذا تحذرين" بنون الرفع، ولكنه حذفها لضرورة الوزن والقافية، ويذكر أبو حيان في الارتشاف أن حذف نون الرفع في المضارع نادر، ومثاله قول الشاعر:" وتبيتي تدلكي" أي وتبيتين تدلكين" (أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م، صفحة 845،ج2).

ويرى ابن مالك أن حذف نون الرفع غير خاص بالشعر (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 1990م، صفحة 53،ج1)، واستشهد على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم"والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا" (ابن حنبل، 1995م، صفحة 202،ج2)، فحذفت النون من لا تدخلوا ولا تؤمنوا فالأصل لا تدخلون ولا تؤمنون بالرفع لأن"لا" نافية وليست ناهية وهي لا تفعل في الفعل شيئا (ابن مالك، شرح الشافية الكافية، 1982م، صفحة 210،ج1). ويرى الباحث أنه لا يجوز حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة إلا ضرورة لكي لا يلتبس المرفوع بالمنصوب والمجزوم بدون سبب وجيه.

4.2. عود الضمير على غير مذكور:

إنّ الأصل في الضمير أن يعود على متقدم لفظا ورتبة لأنه مبهم يفسره الاسم قبله، ولكن العرب في كلامهم خرجوا عن هذه القاعدة، فهناك سياقات يعود فيها الضميرعلى متأخر، ومن ذلك قوله تعالى: (فأوجس في نفسه خيفة موسى) (سورة طه:66)، فضمير الغائب في "نفسه" يعود على "موسى" وهو متأخر عنه. وقد يعود الضمير في سياقات أخرى على غير مذكور، ولكنّه معروف من خلال السياق، فقد"قال جماعة من البصريين- والكسائي معهم- في قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)(سورة الإخلاص:1) إن "هو" ضمير على غير مذكور، جرى كالضمير في " إنه زيد قائم ". وقال الفراء:"هو" ضمير اسم الله تعالى، وجاز ذلك وإن لم يكن قبله ذكر، لما في النفوس من ذكره تبارك اسمه" (السيرافي، 2008م، صفحة 349،ج1). ومثال ذلك أيضا الضمير في قوله تعالى:(حتى توارت بالحجاب)(سورة ص:31)، (فأثرن به نقعا)(سورة العاديات:4) أي توارت الشمس، إذ يدل عليها قوله: بالعشي، وأي فأثرن بالمكان، إذ يدل عليه والعاديات،فالموريات، فالمغيرات، إذ هذه الأفعال لا تكون إلا في مكان فاقتضته ودلت عليه" (أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، 1420هـ، صفحة 324،ج1). وقد جاء الضمير دالا على غير مذكور في قول عاتكة بنت عبد المطلب:

ومجدّلا غادرنه بالقاع تنهشه ضباعه

وقال ابن زاكور إنّ نون"غادرنه" ضمير الخيل التي دل عليها المقام وإن لم تذكر. وقد استشهد على ذلك بقول عنترة:

وغادرن نَضْلَةَ في مَعْرَكٍ يجر الأسنة كالـمُحْتَطِبْ

فالنون في غادرن يدل على اسم غير مذكور ولكنّه مفهوم وهو الخيل (ابن زاكور، 2013، صفحة 634،ج1).

5.2. تقديم المعطوف على المعطوف عليه: قال أحد الشعراء:

ثم اشتكيت لأشكاني وساكنُه قبرٌ بسنجارَ أو قبرٌ على قهَد

وقال ابن زاكور إن الشاعر قدّم المعطوف وهو "ساكنه" على المعطوف عليه وهو "قبر" فاعل "أشكاني" فالأصل أن يقول: "لأشكاني قبرٌ بسنجار وساكنُه". وقد استشهد ابن زاكور على تقديم المعطوف على المعطوف عليه بقول أحد الشعراء دون نسبته:

ألا يا نخلةُ من ذات عرق عليك ورحمةُ الله السّلامُ

وقال نقلا عن المرزوقي:"إنما يحسن هذا كما قيل إذا كان العامل مقدما، وهو في الفعل والفاعل أكثر منه في المفعول، فأما المجرور فلا يجوز ذلك فيه، فلا يجوز أن تقول مررت وعمرو بزيد لتأخر العامل في المعطوف عليه المؤخر عن المعطوف" (ابن زاكور، 2013، صفحة 139،ج2). وقد اختلف العلماء حول هذا الشاهد وتأويله فمذهب أبي الحسن الأخفش أن الشاعر" أراد عليك السلام ورحمة الله فقدم المعطوف ضرورة لأن السلام عنده مرفوع بالاستقرار المقدر في الظرف. ولا يلزم هذا على مذهب سيبويه لأن السلام عنده مرفوع بالابتداء وعليك خبر مقدم، ورحمة الله معطوف على الضمير المرفوع في عليك. غير أنه من عطف ظاهر على مضمر من غير تأكيد وذلك جائز في الشعر وقد أجازه قوم في سعة الكلام" (البغدادي، 1997م، صفحة 193،ج2).

وتعتبر مسألة تقديم المعطوف على المعطوف عليه من مسائل الضرورات الشعرية، وقال ابن جني إنه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه "إلا في الواو وحدها، وعلى قلّته أيضًا، نحو: قام وعمرو زيد. وأسهل منه ضربت وعمرًا زيدًا، لأن الفعل في هذا قد استقلّ بفاعله، وفي قولك: قام وعمرو زيد، اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام. فأما قوله:

ألا يا نخلةً من ذات عرق ... عليك ورحمةُ الله السلام

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها: عليك السلامُ ورحمةُ الله" (ابن جني، دت، الصفحات 385-386،ج2). وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه بخمسة شروط، منها كما ذكر ابن زاكور أن يكون العامل مقدما، وألا يكون المعطوف مجرورا. وقد أشار أبو حيان إلى أن البصريين يرون أن ذلك لا يقبل بعد تحقق الشروط إلا في الشعر، بينما يرى الكوفيون جواز ذلك في الشعر وفي الكلام (أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م، صفحة 2019،ج4). ويذهب بعض المحدثين مذهب البصريين فيرون أنّه قد"ورد في المسموع تقديم "المعطوف" بالواو - دون غيرها- على المعطوف عليه، وهو تقديم شاذ -لا يجوز القياس عليه" (حسن، د-ت، صفحة 640،ج3).

6.2. نقل "لو" إلى الاسمية وتشديد واوها: قال أحد الشعراء، وتنسب لأبي زُبيد الطائي:

ليت شعري وأين مني ليتٌ إنّ ليتاً وإنّ لوّا عناء

وقال ابن زاكور إنّ الشاعر تصرف في ليت ولو "فجعلهما اسمين، فأعربهما مع تضعيف"لو" بتشديد واوه" (ابن زاكور، 2013، صفحة 9،ج3)، وقد استشهد على ذلك بقول أحد الشعراء دون عزو، وهو بلا نسبة في الكتاب كما سيأتي:

أُلام على لوٍّ ولو كنت عالما بأذناب لو لم تفتني أوائله

وما ذكره ابن زاكور نجد مثله في الكتاب، فسيبويه يشير إلى تحويل "لو" و"ليت" وغيرهما من الحرفية إلى الاسمية، وأشار إلى أن تشديد واو "لو" عند تحويلها للاسمية ناتج عن زيادة واو أخرى فتدغم في الأولى، فكلام العرب ليس فيه اسمٌ آخره واوٌ قبلها حرف مفتوح (سيبويه، 1988م، صفحة 261،ج3)، وبذلك فزيادة "الواو" من أجل أن تلحق"لو" بالأسماء (المبرد، 1994م، صفحة 235،ج1). وقال ابن يعيش:" ألا ترى أن العرب لما استعملوا "لو" استعمال الأسماء وأعربوها، زادوا على واو "لو" واوا أخرى، وجعلت الثاني من لفظ الأول، إذ لا أصل لها ترجع إليه لتلحق بأبنية الأسماء الأصول" (ابن يعيش، 2001م، صفحة 422، ج5).

7.2. تذكير المسك وتأنيثه:

ذكر ابن زاكور أن المسك عند الفراء مذكر لا غير، وعند غيره يذكر و يؤنث، وقد استشهد على ذلك ببيتين من الشعر دون نسبتهما (ابن زاكور، 2013، صفحة 486،ج3) فشاهد التذكير قول الشاعر:

فإنّا قد خلقنا مذ خلقنا لنا الحبِرات والمسك الفتيت

وشاهد التأنيث قول الشاعر:

والمسك والعنبر خير طيب آخذتان الثمن الرغيب

وجاء في كتاب المذكر والمؤنث (ابن الأنباري، 1981م، الصفحات 248-250،ج1)" و"المِسْكُ" مذكرٌ. يقال: مِسْك فائقٌ، والمِسْكُ: رائِحَةُ المِسْكِ مؤنثةٌ. أنشدنا أبو العباس عن سلمة عن الفراء:

لقد عاجلتني بالسبابِ وثوبُها جديدٌ ومنْ أثوابِها المِسْكُ تنفَحُ

على معنى رائحةِ المسك. هذا قول الفراء، وقال غير الفراء: المِسْكُ، والعَنْبَرُ يُذكران ويؤنثان. يقال: هو المِسْكُ وهي المِسْكُ، وهو العَنْبَرُ وهي العَنْبِرُ، وأنشد في التذكير للزبير بن عبد المطلب:

فإنا قدْ خُلِقْنا مُذْ خُلِقْنَا ... لنا الجيراتُ والمسكُ الفتيتُ"

وخلاصة هذه المسألة أن كلمة"المسك" تدل على المذكر وعلى المؤنث، ومثلها في العربية كثير، ومن ذلك: الطريق والدلو والسوق والرأس والباب والخادم، والصفات على وزن فعيل بمعنى مفعول، فالعرب استعملت هذه الكلمات وغيرها استعمال المؤنث والمذكر في الوقت نفسه.

8.2. إعراب "ذو" في لغة طيئ: قال سنان بن الفحل الطائي:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرتُ وذو طويت

يظهر أن "ذو" رغم أنها مذكرة دلت في هذا البيت على "التي" لأنها واقعة على البئر وهي مؤنثة. أما مسألة إعرابها فيقول فيها ابن زاكور إن"ذو" في لغة طيئ تأتي بمعنى الذي والتي وفروعهما ملازمة للإفراد والبناء، وبعضهم يُعربها" (ابن زاكور، 2013، صفحة 143،ج1)، وقد استشهد ابن زاكور على إعرابها بعجز بيت من الشعر جاءت فيه"ذو" مجرورة بالياء، وهو قول الشاعر:

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

وتؤكد كتب النحو أن المشهور من لغة طيئ استعمال "ذو""موصولة للعاقل ولغيره وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا، فتقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن، ومنهم من يقول في المفرد المؤنث جاءني ذات قامت وفى جمع المؤنث جاءني ذوات قمن" (ابن عقيل، 1980م، الصفحات 149-150،ج1). وقال الشاطبي "وقد نص أهل اللغة على هذا المعنى وأن "ذو" لا تثنى ولا تجمع على هذه اللغة ولا تؤنث ولا تكون إلا على حالة واحدة، نقل ذلك عن الفراء، وأبي حاتم ونصّ عليه أيضا الجوهري وغيره" (الشاطبي، 2007م، صفحة 452،ج1)، ولكنّ الشاطبي في الوقت نفسه يؤكد أنّ "ذو" تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيئ كما قال ابن عصفور (الشاطبي، 2007م، صفحة 455،ج1). ورغم أن المشهور في"ذو الموصولة" البناء فهناك من يعربها إعراب الأسماء الخمسة فيرفعها بالواو وينصبها بالألف ويجرها بالياء"فيقول جاءني ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذي قام، فتكون مثل ذي بمعنى صاحب" (ابن عقيل، 1980م، صفحة 150،ج1). وتستشهد أكثر كتب النحو على إعراب "ذو" الطائية بالبيت نفسه الذي استشهد به ابن زاكور. ويظهر بذلك أن إعراب "ذو" الطائية قليل كما قال الشاطبي، وتتأكد هذ القلة لأن"ذي عندهم" في الشاهد المذكور تروى بالواو"ذو عندهم" وقال الشاطبي إن ذلك هو الأصل (الشاطبي، 2007م، صفحة 456،ج1). ويظهر أنّ ابن زاكور لا يشير إلى اختلاف الرواية في الشاهد وأثر ذلك في عملية الاستدلال كما في هذه القضية، لأن رواية الواو في قوله"من ذو عندهم" تفسد الاستدلال على إعراب "ذو" عند بعض طيئ.

3. وظائف الشواهد ومنهج ابن زاكور في إيرادها:

يمكن الوقوف على وظائف الشواهد في شرح ابن زاكور من خلال طبيعة المعرفة التي تقدمها هذه الشواهد، فهي عموما تضم حمولة معرفية ذات طبيعة دينية وثقافية وسياسية واجتماعية مرتبطة بحياة العرب والسياق التاريخي الذي أنتجها، وإذا كانت الحمولة المعرفية مرتبطة بالمعنى في الشواهد البلاغية والمعجمية فإن النحو لا يهتم بما يقدمه الشاهد من معان، ومن معارف اجتماعية وتاريخية وثقافية، بل يركز على اللغة، أي على الشكل دون المضمون، ومن هنا فإن وظائف الشاهد النحوي لا ترتبط بالمعلومات والمعارف المختلفة بل ترتبط بالاستدلال والإثبات والتأكيد بالإضافة إلى الوظيفة التبريرية التي تتجلى في تبرير تركيب لغوي لاحق عن طريق تركيب لغوي سابق، كما تتجلى في تبرير القاعدة النحوية وإعطائها الشرعية،

وهذا ما يجعل الشاهد النحوي خطاب يعطي الشرعية لخطاب آخر. ويتقاطع هذا الأمر مع إعطاء الشاهد الاجتماعي (الإنسان) الشرعية لبعض المعاملات والعقود كالزواج والبيع والشراء والهبة وغير ذلك.

ويتميز منهج ابن زاكور الاستشهاد وإيراد الشواهد بمجموعة من الملامح، منها أنه كان ينوّع مصادر الشواهد، ففي بعض المواضع يستشهد بمصدرين من مصادر الاستشهاد خاصة الشاهد القرآني والشعري، كما كان يستشهد بشاهدين من مصدر واحد، ومثال ذلك استشهاده على حذف لا النافية، وبقاء دلالتها كما في قول حبيبة بنت عبد العزى:

إنّـــــــي ورب الراقصات إلى مِـــنًى بجنوب مكة هَديُهن مقلّـــــــــــــــــــــــــــــــدُ

أُولِـي على هُلك الطعام أليّـــــــــــــــةً أبـــــــــــدا ولكنّي أبينُ وأنشـــــــــــــــــــــــدُ

فقد قال ابن زاكور إن البيت الثاني جواب ربّ التي في البيت الأول فالأصل هو: "وحق رب ما ذُكر لا أولي على عدم هُلك الطعام، أي نفاذه، فحذفت "لا" النافية" (ابن زاكور، 2013، صفحة 242،ج3). وقد استشهد على حذف لا النافية بشاهد من القرآن وشاهدين من الشعر. فالشاهد القرآني هو قوله تعالى: (تالله تفتؤا تذكر يوسف) (سورة يوسف:85)، أي لا تفتأ. والشاهدان الشعريان هما:

قول الشاعر: آليتُ أثقف منه ذا لحية

أي لا أَثْقَفُ

وقول الشاعر: آليت حب العراق الدهرَ أطعَمُهُ

أي لا أطعمه.

ومثال تعدد مصادر الاستشهاد عند ابن زاكور كذلك استشهاده على المخالفة في النوع التي جاءت في قول قطري بن الفجاءة:

ياربّ ظل عقاب قد وقيت بها مُهري من الشمس والأبطال تجتلد

فالضمير في "بها" يعود على ظل وهو مذكر، وحق الشاعر أن يقول "به"، لكنه اعتبر اكتسابه التأنيث من المضاف إليه "عقاب" وهو الراية الضخمة. وقال ابن زاكور إن العرب تراعي مثل هذا المضاف إليه كثيرا عند الإخبار عن المضاف، ينبهون بذلك على أن المضاف المحدث عنه إنما هو بالمضاف إليه لا بذاته وخصوصيته" (ابن زاكور، 2013، صفحة 191،ج1). وقد استشهد على هذه المسألة بثلاثة شواهد: الأول بيت شعر دون نسبة وهو:

مشين كما اهتزت رماح تسفّهت أعاليها مرُّ الرياحِ النواسم

"فإنه أنّث فعل"مر" المذكر لإضافته إلى الرياح، فقال: "تسفهت" بتاء التأنيث، والقياس: تسفّه بالتجريد" والثاني صدر بيت شعري وهو قوله:

إنارة العقل مكسوفٌ بطوع هوًى

"فأخبر عن "إنارة" المؤنث بقوله:"مكسوف" بالتذكير لأجل العقل. والثالث شاهد قرآني وهو قول الله جل جلاله: (إن رحمت الله قريب من المحسنين) (سورة الأعراف: 56) " (ابن زاكور، 2013، الصفحات 191-192،ج1).

ومن منهج ابن زاكور في إيراد الشواهد الشعرية أنه يستشهد بالبيت وبالشطر الشعريين، وإن كانت الغلبة للاستشهاد بالبيت الكامل، وجاء استشهاده بأنصاف الأبيات في مواضع كثيرة أشار البحث إلى بعضها سابقا. أما بالنسبة لمنهج توثيق الشواهد فابن زاكور كان يزاوج بين نسبة الشواهد وعدمها، وقد أشار الباحث إلى بعض الشواهد غير المنسوبة أو مجهولة القائل.

والاستشهاد بالمجهول لم يسلم منه علماء النحو الأوائل، فشيخ النحاة سيبويه استشهد في تقعيده النحوي بالعديد من الشواهد التي لم تنسب لأصحابها. وعموما يمكن تلخيص منهج إيراد الشواهد عند ابن زاكور في النقط التالية:

1. التنويع: فمرة يستشهد بالقرآن ومرة بالشعر
2. الاستشهاد بأكثر من شاهد من مصادر مختلفة على مسألة واحدة
3. الاستشهاد بأكثر من شاهد من مصدر واحد
4. الاستشهاد بشواهد معروفة القائل
5. الاستشهاد بشواهد مجهولة القائل
6. الاستشهاد بالبيت الشعري وبشطره

خاتمة

يظهر في ختام هذه الجولة البسيطة أنّ الاستشهاد النحوي هو عملية استدلالية تقوم على استحضار نص موثوق بعربيته وفصاحته من أجل دعم وتأكيد رأي أو توجيه نحوي معين. وتتعدد مصادر الاستشهاد، ومنها النص القرآني والحديث النبوي الشريف وكلام العرب من شعر ونثر وكلام يومي. أما أنواع الاستشهاد اللغوي فيمكن حصرها في الاستشهاد النحوي والاستشهاد المعجمي والاستشهاد البلاغي. ويظهر أن التقعيد النحوي اعتمد على لغة محددة زمانيا ومكانيا، بالإضافة إلى أنها محددة من حيث المستوى فهي ليست لغة الناس والكلام اليومي الواقعي بل لغة مخصوصة متمثلة أساسا في الشعر العربي، أي أنها لغة أدبية، وقد انعكس هذا الأمر على قواعد النحو، ومنع من تطويرها تطويرا واضحا.

أما الاستشهاد النحوي عند ابن زاكور فيلاحظ أنه يقوم على البساطة والمباشرة حيث كان في الغالب يذكر الشاهد مباشرة دون التقديم له ودون شرحه أو تحديد وجه الاستدلال فيه بشكل عميق. وكانت بعض الشواهد مؤسِسة لعملية الاستشهاد باعتبارها الدليل الأساسي في القضية موضوع النقاش، وبالمقابل كانت شواهد أخرى ذات وظيفة تأكيدية تقوم بدور الدعم لشاهد سابق. وإذا كان ابن زاكور قد اعتمد على كل مصادر الاستشهاد من قرآن وحديث وشعر وأمثال فإن الظاهر هو أنّ شواهد الشعر كانت أكثر الشواهد انتشارا في عنوان النفاسة، ويليها الشواهد القرآنية وهذا يوافق ماجاء في كتب التراث النحوي من غلبة الشواهد الشعرية على غيرها من الشواهد. أما شواهد الحديث النبوي فكانت أقل الشواهد حضورا وهذا يتناسب مع موقف العلماء عموما من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف خاصة في الجانب النحوي.

أما بالنسبة لشروط الاستشهاد والاحتجاج فالملاحظ أن ابن زاكور اعتمد على سياقات لغوية تعود لعصر الاحتجاج ومدونته، كشواهده القرآنية وشواهده الشعرية التي تعود في الغالب إلى العصر الجاهلي أو الإسلامي، وبذلك يتأكد التزام ابن زاكور بما قرره العلماء قديما وسار على نهجهم فيما يتعلق بالاستشهاد وشروطه، ولعل ذلك أمر طبيعي ما دام ابن زاكور يعتمد في مساهماته و مناقشاته النحوية على كتب غيره من النحاة، ويظهر ذلك في الإشارة غير المباشرة، والإشارة المباشرة لذلك مثل إشارته لابن هشام وكتابه مغني اللبيب في مسألة دلالة الواو على الباء.

وتظهر أخيرا من خلال هذا المقال أهمية الشاهد في دعمه للفكرة وتأكيده على صحة الرأي، فهو حجة مهمة في عملية الاستدلال النحوي أو غيره، كما تظهر أهمية الشروح الشعرية لما تضمه من شواهد نحوية تستحق الدراسة. ولهذا يجب الاهتمام بكتب الشروح الشعرية وكتب الشواهد دراسة وتحقيقا، ويجب الاهتمام بالشواهد نفسها، بدراستها دراسة حديثة تستفيد

من معطيات الدرس اللساني الحديث. وما دام التقعيد النحوي منذ النحاة الأوائل قد اعتمد على مدونة محدودة كمّا وكيفا فإنه من الضرورة إعادة النظر في النظام النحوي العربي من خلال توسيع مدونة تقعيده، ولا شك أن هذا الأمر سيؤدي إلى نتائج جديدة تخدم اللغة العربية ومتكلميها خصوصا إذا كان برؤية لسانية وابستمولوجية ومنهجية حديثة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

1. ابن الأنباري، أبو بكر. (1981م). المذكر والمؤنث. ط1. تح: محمد عبد الخالق عضيمة. وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث. جمهورية مصر العربية.
2. ابن جني، عثمان أبو الفتح. (دت). الخصائص. ط4. تح: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. المكتبة العلمية. القاهرة. مصر.
3. ابن حنبل، أحمد. (1995 م). مسند الإمام أحمد بن حنبل. ط1. تح: أحمد محمد شاكر. دار الحديث. القاهرة. مصر.
4. ابن زاكور، محمد الفاسي. (2013). عنوان النفاسة في شرح الحماسة، تح: محمد جمالي، عبد الصمد بالخياط، مصطفى لغفيري. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
5. ابن عبد البر، القرطبي أبو عمر. (2017 م). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، تح: بشار عواد معروف وآخرون. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. لندن. بريطانيا.
6. ابن عقيل، عبد الله. (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط20. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث- دار مصر للطباعة- سعيد جودة السحار وشركاؤه. القاهرة. مصر.
7. ابن فارس، أحمد. (1979م). مقاييس اللغة، ط1. تح: عبد السلام هارون. دار الفكر. دمشق. سوريا.
8. ابن فارس، أحمد. (1997م). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ط1، دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
9. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل. (1419 هـ). تفسير القرآن العظيم. ط1. تح: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
10. ابن مالك، جمال الدين الجياني. (1982 م). شرح الشافية الكافية. ط1. تح: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. مكة المكرمة. السعودية.
11. ابن مالك، جمال الدين الجياني. (1990م). شرح تسهيل الفوائد. ط1. تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. القاهرة. مصر.
12. ابن هشام، عبد الله الأنصاري. (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ط6. تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر. دمشق. سوريا.

13. ابن يعيش، محمد بن علي. (2001 م). شرح المفصل للزمخشري. ط1. تح: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
14. أبو حيان، محمد الأندلسي. (1420هـ). البحر المحيط في التفسير. ط1. تح: صدقي محمد جميل. دار الفكر. بيروت. لبنان.
15. أبو حيان، محمد الأندلسي. (1998 م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. ط1. تح: رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر.
16. الأفغاني، سعيد. (دت). من تاريخ النحو. ط1. دار الفكر. بيروت. لبنان.
17. الأنباري، أبو البركات. (2002م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. ط1. تح: جودة مبروك محمد مبروك. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر.
18. البغدادي، عبد القادر. (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ط4. تح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر.
19. التهانوي، محمد بن علي. (1996م). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. ط1. تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون. بيروت. لبنان.
20. الجناجيُ، حسن بن إسماعيل. (1983م). النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق. ط1. دار الطباعة المحمدية. القاهرة. مصر.
21. الجوهري، أبو نصر. (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. ط4. تح: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان.
22. حسن، عباس. (دت). النحو الوافي. ط3. دار المعارف القاهرة. مصر.
23. الرافعي، مصطفى صادق. (1974م). تاريخ آداب العرب. ط4. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.
24. الزمخشري، أبو القاسم جار الله. (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط3. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.
25. السامرائي، فاضل صالح. (2000م). معاني النحو. ط1. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الأردن.
26. سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988م). الكتاب، ط3. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر.
27. السيرافي، أبو سعيد. (2008م). شرح كتاب سيبويه. ط1. تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
28. السيوطي، جلال الدين. (1989م). الاقتراح في أصول النحو وجدله. ط1. تح: محمود فجال. دار القلم. دمشق. سوريا.
29. السيوطي، جلال الدين. (1998م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ط1. تح: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
30. السيوطي، جلال الدين. (1998م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ط1. تح: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

31. الشاطبي، أبو إسحاق. (2007م). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). ط1. تح: مجموعة من المحققين. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. مكة المكرمة. السعودية.

32. الصبان، محمد أبو العرفان. (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ط1. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان.

33. الطبري، ابن جرير. (2001م). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ط1. تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. القاهرة. مصر.

34. العسكري، أبو هلال. (1988م). جمهرة الأمثال. ط2. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش. دار الجيل. بيروت. لبنان.

35. العسكري، أبو هلال. (1419هـ). الصناعتين الكتابة والشعر. ط1. تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. بيروت. لبنان.

36. عمر، أحمد مختار. (2001م). دراسات لغويّة في القرآن الكريم وقراءته. ط1. عالم الكتب. القاهرة. مصر.

37. عيد، محمد. (1988م). الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ط3. عالم الكتب. القاهرة. مصر.

38. القيرواني، ابن رشيق. (1981م). العمدة في محاسن الشعر وآدابه. ط5. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل. بيروت. لبنان.

39. المبرد، أبو العباس. (1994م). المقتضب. ط1. تح: محمد عبد الخالق عضيمة. وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث. القاهرة. مصر.

40. المرادي، أبو محمد بدر الدين. (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني. ط1. تح: فخر الدين قباوة وأحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v4.43.13